الحوكمة والأتمتة ودورهما في الحد من التهرب الضريبي في الموازنة العامة للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٢)

Governance and Automation and their Role in Reducing Tax Evasion in the Public Budget for the Period (2015-2022)

الباحث/ ماجد كاظم ملامي

وزارة المالية /الدائرة الاقتصادية

leoleo225533@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/١/١٦ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٤/٢/١٤

المستخلص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على دور الحوكمة والأتمتة في زيادة الحصيلة الضريبية ، وبيان أثرها في زيادة الإيرادات الحكومية ، ومعالجة مشكلة ضعف الإيرادات الضريبية ونسبها المتدنية في الموازنة بسبب الطرق التقليدية التي تظهر عدم كفاءة وضعف كبير في الجباية الضريبية والتي لا تنسجم مع حجم الإستيرادات والإستثمارات للكيانات والشركات والأفراد ومن ثم تعلن عن التهرب الضريبي المرافق لهما، وتم اتباع المنهج الاستقرائي والوصف التحليلي من خلال إستقراء لحساب الإيرادات الضريبية والكمركية الواجب تحققها في حال تم تطبيق الحوكمة والأتمتة ومقارنتها بالإيراد الفعلي المتحقق وبيان الفجوة في الإيرادات مابين الواقع والمفترض، وتوصل البحث الى إن تطبيق الحوكمة والأتمتة الضريبية عن طريق إنشاء نظـــــام

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد السادس عشر/ كانون الاول ٢٠٢٤
الصفحات ١٧٣ ــ ١٩٢

ضريبي الكتروني شامل يسهم في زيادة الحصيلة الضريبية واكتشاف المعاملات غير الشرعية التي يتم اللجوء إليها للتهرب الضريبي ، إن عدم إستطاعة الحكومة من جباية جزء كبير من الإيرادات يعود الى أسباب عديدة أهمها الفساد الإداري والمالي وعدم الشفافية في إظهار البيانات الحقيقية ، وجود بعض القوانين المعيقة لإستحصال الضرائب لما تتضمنه من إعفاء كثير من السلع المستوردة ، فضلاً عن عدم وجود إنظمة الكترونية لأتمتة عمل الدوائر ذات العلاقة والاعتماد على العمل التقليدي ، كل ذلك أدى الى خفض الحصيلة الضريبية خصوصاً حجم الإيرادات الكمركية التي كانت منخفضة بشكل كبير نسبةً الى إجمالي الأيرادات وهو ما لا يتناسب مع حجم الجباية في الهيئة العامة للكمارك والتي علاقة مباشرة بما يصدرهُ البنك المركزي من إعتمادات وحوالات بالدولار لغرض الإستيراد حصراً في نافذة العملة .

الكلمات المفتاحية : الموازنة العامة ،الإيرادات الضريبية ،الأتمتة ، الحوكمة، التحصيل الألكتروني

Abstract:

The research aims to shed light on the role of governance and automation in increasing tax revenues, demonstrate their impact on increasing government revenues , and address the problem of weak tax revenues and their low percentages in the budget due to traditional methods that show inefficiency and great weakness in tax collection, which are not compatible with the size of Imports and investments for entities, companies, and individuals, and then the accompanying tax evasion is announced. The inductive approach and analytical description were followed through extrapolation to calculate the tax and customs revenues that must be achieved if governance and automation are applied, comparing them to the actual revenues achieved, and showing the gap in revenues between reality and the assumed. The research reached the conclusion: Applying tax governance and automation by establishing a comprehensive electronic tax system contributes to increasing tax revenues and discovering illegal

transactions that are used to evade taxes. The government's inability to collect a large portion of revenues is due to many reasons, the most important of which are administrative and financial corruption and lack of transparency in showing Real data and The presence of some laws that hinder the collection of taxes due to the exemption they contain for many imported goods, in addition to the lack of electronic systems to automate the work of the relevant departments and reliance on traditional work. All of this led to a reduction in tax revenues, especially the volume of customs revenues, which were significantly low compared to the total. Revenues Revenues, which are not proportional to the size of the collection at the General Authority of Customs, which is directly related to the credits and transfers issued by the Central Bank in dollars for the purpose of import exclusively in the currency window.

Keywords: Public Budge, tax revenues, automation, governance, electronic collection.

المقدمة :

يشار إلى التحول القائم على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في جميع مجالات العمل على أنه الإنتقال من نظام تقليدي إلى نظام مؤتمت عن طريق مجموعة من المتطلبات الإستراتيجية والثقافية والمادية والمالية والبشرية والأمنية والتشريعية ، حيث اتجهت العديد من الحكومات إلى اتمتة العمل المتعلق بالتحصيل الألكتروني بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة وإنفاقها، إذ أثرت التحولات الألكترونية غير المسبوقة التي يشهدها العالم على كافة مناحي الحياة والتي أسفرت عن تحقيق مكاسب كبيرة على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية ، وإمتددت هذه التحولات الى آليات عمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها السياسة المالية ، وتُعد الضرائب كأحد أبرز أدواتها حيث تشير الاحصاءات إلى أن نسبة تحصيلها ضعيفة مقارنة بالايرادات النفطية التي ترفد الموازنة ، وهذا أحد أهم المشاكل التي تؤدي الى

اختلالات كبيرة فيها وخصوصاً في حال انخفاض أسعار النفط ، لذا ينبغي الإهتمام بالدور التمويلي للضرائب من خلال حوكمة وأتمتة الجباية الألكترونية والربط الألكتروني للجهات ذات الصلة ، وتطوير النظم الضريبية وتوجيه وعاؤها نحو تطوير وإعادة القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية والتي بدورها تدر عوائد جديدة على خزينة الدولة .

١- المبحث الأول /منهجية البحث والدراسات السابقة

١.١- مشكلة البحث

إن إعتماد الدولة على تحصيل الإيرادات الضريبية والرسوم الكمركية بالطريقة التقليدية يظهر عدم كفاءة وضعف كبير في تحصيل الإيرادات الضريبة وعدم إنسجامها مع حجم الإستيرادات والإستثمارات للكيانات واللشركات والأفراد ومن ثم التهرب الضريبي المرافق لهما ، والذي أدى الى خلق فجوة بين ما تم تحصيله في الواقع وبين المفترض تحصيله ويمكن تحديد مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :

١- ماهو أثر حوكمة وأتمتة التحصيل الألكتروني في تعظيم الأيرادات الضريبية ؟

٢- ماهو أثر حوكمة وأتمتة التحصيل الألكتروني على الموازنة العامة ؟

٢.١-أهداف البحث

تتمثل في الآتي:

١- توضيح أثر حوكمة وأتمتة التحصيل الألكتروني في تعظيم الأيرادات الضريبية.

٢- بيان أثر حوكمة وأتمتة التحصيل الألكتروني على الموازنة العامة .

٣.١-أهمية البحث

تحتل الإيرادات أهمية بالغة في السياسة المالية وتشكل الحجر الأساس في قدرات الدولة الانفاقية وتُعد الضرائب أحد مصادر التمويل الأساسية والمهمة للدولة، ولذلك تحتل أهمية بارزة في رفد خزينة الدولة ، كذلك تأتي اهميته من خلال تطوير الحكومات لآليات أكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة عن طريق إيجاد حلول لتعظيم الإيرادات الضريبية بإستخدام حوكمة أتمتة

التحصيل الألكتروني لمواجهة المشاكل التقليدية في عدم جودة تحصيل هذه الأيرادات أو التهرب من دفعها.

٤.١- فرضيات البحث

يستند البحث إلى الفرضية الرئيسة الآتية:

هناك دور فاعل ومساهم في تطبيق برامج أتمتة وتحصيل الضرائب ألكترونياً في تعظيم الإيرادات ورفد الموازنة العامة الإتحادية.

٥.١ – حدود البحث :

١- **الحدود المكانية:** جمهورية العراق ، مجتمع الدراسة وزارة المالية والعينة دائرة المحاسبة

٢- **الحدود الزمانية :** البيانات المالية لدائرة المحاسبة والبيانات المالية للاعتمادات والحوالات في نافذة العملة في البنك المركزي العراقي للمدة ٢٠١٥ – ٢٠٢٢.

٦.١-الدراسات السابقة

١- دراسة (اللوزي ، سليمان/ ٢٠١٨)

بعنوان،" تحليل الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية من عام ٢٠٠٥-٢٠١٥"

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى دقة تقدير الإيرادات والنفقات من قبل السلطة التنفيذية بطريقة واقعية لتحقيق أهداف الموازنة ، والتعرف إلى مدى دقة إعداد الموازنة التي تؤشر على تطور الجهاز الضريبي ، تم استخدم البيانات الأولية للموازنة التقديرية الأردنية السنوات ٢٠٠٥-٢٠١٥ ، والاعتماد على المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي ، و توصلت الدراسة الى أن الاستمرار بالنهج المتبع في إعداد الإيرادات والنفقات من قبل السلطة التنفيذية مؤشر يدل بأن إعداد الموازنة يتم بطريقة واقعية لا عشوائية تعتمد على الرقابة وتقييم الأداء .

٢- دراسة (الدارع،أميرة شايب و صامر،أسية /٢٠٢٠)

بعنوان" دور نظام المعلومات الضريبي في زيادة إيرادات الإدارة الضريبية "

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على مساهمة المعلومات التي يوفرها النظام الألكتروني في زيادة الإيرادات الضريبية ، والتعرف على مفهوم نظام المعلومات الضريبي وتوضيح المزايا الناتجة عن استخدامه في الإدارة الجبائية ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والوصف التحليلي ، وتوصلت الدراسة الى وضع مفاهيم دقيقة خاصة للمعلومة والنظام والفرق بينهما ، أن تكنولوجيا المعلومات ساهمت بشكل كبير في التحكم في الكم الهائل للمعلومات المتدفقة ومعالجتها، أن نظام المعلومات الضريبي يقدم فائدة كبيرة في مجال العمل الضريبي من خلال تقديم معلومات تساعد الإدارة الضريبية في الكشف عن المعلومات التي يتم أخفاءها المكلفون والتي تساهم في زيادة الضرائب.

٣- دراسة (روييح ، فطيمة و بوسعدية،أمال /٢٠٢١)

بعنوان" دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي"

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور الحوكمة الضريبية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية ومنهج دراسة الحالة مع تصميم إستبيان في الدراسة التطبيقية في مديرية الضرائب ومركز الضرائب لولاية جيجل، وتحليل البيانات بالاعتماد على النظام الإحصائي (Spss). وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية من شأنه أن يؤدي إلى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي إمكانية تحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل .

٢- المبحث الثاني/الإطار النظري

١.٢- مفهوم الموازنة : تُعد إحدى أهم أدوات التخطيط المالي التي تحدد أهداف وبرامج وسياسات الحكومة في كيفية الإفادة من الموارد المتاحة وإعادة توزيعها بالشكل الذي يحقيق هذه الأهداف على أساس مدخلات ومخرجات الموازنة لتحقيق التنمية

الاقتصادية الشاملة ، وتعرف بأنها خطة عمل مُعبر عنها بشكل كمي ومُعدة مسبقاً للمؤسسة أو لمختلف الوظائف المشاركة فيها.(Ngozika,2013 :15) كذلك تعرف بأنها خطة تتضمن تخمينات للنفقات والإيرادات العامة لسنة مالية قادمة ، تصدر بقانون من قبل السلطة التشريعية ومسيرة بيد السلطة التنفيذية بغرض تحقيق الأهداف المراد تنفيذها من الناحية الإقتصادية والإجتماعية. (عذافة،٢٠١٩: ١٤)

٢.٢- الإيرادات الضريبية : تحتل الإيرادات أهمية بالغة في السياسة المالية وتشكل الحجر الأساس في قدرات الدولة الانفاقية وتعد الضرائب أحد مصادر التمويل الأساسية والمهمة للدولة ، وتعرف بأنها مبلغ نقدي مستقطع من الأفراد بصفتهم الطبيعية أو المعنوية مفروض من سلطة عامة وبما يتناسب مع قدراتهم التكليفية بصورة نهائية ، وبدون مقابل لغرض تغطية خدمات عامة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية ، وقد يحدث تعارض في هذه الأهداف مما يتطلب تنسيقا بينها وتحديدا" الأولويات المرغوب فيها، وليس في ذلك تغير لطبيعة الضريبة فهي أداة تحصيل الإيرادات المالية ، و لا يقتصر دورها على التمويل بل يتعين أن تحقق أهداف المجتمع، بعبارة أخرى أنها المبالغ او الأموال التي تجبى من قبل الإدارة الضريبية بعد تحديد المادة الخاضعة لدخول الأشخاص الخاضعين بموجب القانون الضريبي. (المهايني والخطيب،٢٠٠٥ :١٩٥)

٣.٢- الحوكمة: هناك عدة مسميات لها منها الحاكمية ، واسلوب الحكم، والحكم الرشيد وادارة شؤون المجتمع، وتعني عملية صنع القرار التي يتم من خلالها أو بواسطتها إتخاذ القرارات وتنفيذها . (العبيدي ،٢٠١٩: ٤٦)

وعرفتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بانها استعمال السلطة والرقابة في المجتمع فيما يخص ادارة موارد الدولة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، (Weiss,2000:15) ويمكن تعريف الحوكمة كتعريف اجرائي لأغراض البحث الحالي بانها القوانين والأنظمة والقرارات والضوابط التي تسعى الهيئة العامة للضرائب بتطبيقها على المكلفين في مساءلة وادارة كافة

الموارد المتاحة لديها والتكيف مع كافة المتغيرات بما يحقق التميز في الاداء وجودته من خلال إختيار أفضل الأدوات والأساليب المناسبة لتحقيق الأهداف بأقصى درجات الانسجام والشفافية ، واكتشاف المعاملات غير الشرعية التي يتم اللجوء إليها للتهرب الضريبي.

٤.٢- **الأتمتة** : تُعدّ الأتمتة من البرمجيات الذكيّة التي تسهم في تقليل التكاليف هو مصطلح مستحدث يطلق على كل شيء يعمل ذاتيا بدون تدخل بشري.https://ar.wikipedia.org ، عن طريق استخدام أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المعتمدة على المعالجات أو وحدات التحكم والبرمجيات في مختلف القطاعات بما يضمن سير الإجراءات والأعمال بطريقة آلية ودقيقة وسليمة وبأقل خطأ ممكن، ولعبت البرمجيات دورًا كبيرًا في تطور هندسة الأتمتة تطورًا سريعًا ، وإنّ الميزة الرئيسة لنظام الأتمتة تتمثّل في القدرة على أتمتة أنظمة الحفظ والاسترداد لضمان الحماية من المخاطر المحتملة لفقدان القرص الصلب أو تلفه أو غيرها من الأخطاء البشريّة الأمر الذي يسهل متابعة العمل دون التعرض لمشاكل في إعادة المعلومات. Reportshttps://annabaa.org

٥.٢- **لتحصيل الألكتروني**: تشير التجارب العالمية أن أتمتة العمل المتعلق بالجباية الألكترونية للضرائب تلعب دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي، وزيادة كفاءة الأداء الضريبي بشكل عام من خلال التحول للنظم الإلكترونية للامتثال والتحصيل الضريبي، التي أصبحت تُمكن الحكومات من جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب، وأرباح الشركات، وحركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات دقيقة لمستوي الإيرادات الضريبية، بل والتحصيل الفوري لبعضها إلكترونياً. (عبد المنعم والفران،٢٠٢١: ٥)

٦.٢- الحلــول لمشــاكل أنخفــاض الإيــرادات الضــريبية والجهــة المســؤولة والاجراءات المقترحة

١.٦.٢-الجهة المسؤولة عن النظام الضريبي الألكتروني الشامل

أن السلطة المالية وتمثلها الهيئة العامة للضرائب بحاجة الى إنشاء موقع للحوكمة والأتمتة يتضمن نظام ضريبي الكتروني شامل يجيز لهذه السلطة بأن تكون قادرة على التدقيق والمراجعة للمعلومات المقدمة من المكلفين من خلال الربط مع الجهات ذات العلاقة و تأسيس موقع لكل جهة وحسب إحتياجاتها ينتج عنه تأسيس حكومة الكترونية صغيرة يتم تطويرها بناء على متطلبات العمل المستمر، وهذه الجهات هي (الهيئة العامة للكمارك، البنك المركزي العراقي/ نافذة بيع العملة الأجنبية ، وزارة التجارة /استيرادات القطاع الخاص ، وزارة التخطيط ، هيئة الاستثمار ، وبعض الجهات في وزارة الصحة المسؤولة عن الإستيراد مثل كيماديا ودائرة الإجازات الصحية)، وفي مرحلة لاحقة يتم الربط الألكتروني مع جميع الوزارات.

وعلى الرغم من أن اتمتة الأعمال تحتاج الى امكانيات مادية إلا أن نتائجها ستعود بفائدة كبيرة على الجميع الحكومة والكيانات والشركات والافراد كسرعة الإنجاز وتقليل الكلف ومواكبة التطورات وإكتساب الخبرات في هذا المجال ، فضلاً عن ايجاد بنك معلومات لبيانات (Data) للمــكلفين ومــن خــلال نافذة النظام الألكتروني يتم قبول حسابات المكلفين أفراداً وكينات وشركات تكون مقرة من مراقب حسابات أو تم تنظيمها من مكاتب تنظيم حسابات مجازة من نقابة المحاسبين والمدققين لغرض حصولهم على براة الذمة ، وبما ينسجم ضوابط إصلاح النظام الضريبي الواردة بكتاب مجلس الوزراء/دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ذي العدد(ش.ز.ل/١٠/١/إعمام/٤٤٦٥١) في٢٠٢٣/٩/١٨ ، و قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل، على أن يتم تدقيقها لاحقاً من قبل الفاحص الضريبي لتأكيد صحتها من عدمه.

٢.٦.٢- الإجراءات الواجب تنفيذها تمهيداً لحوكمة وأتمتة التحصيل الألكتروني للضرائب وتشمل: (عبد المنعم والفران،٢٠٢١: ٧)

١- توفير الأنظمة والمنصات الإلكترونية اللازمة في استقبال ومعالجة البيانات الخاضعة لتحصيل الضرائب وجميع التصاريح إلكترونياً، مع أنظمة الدفع الألكترونية لدعم هذا التحول من خلال بطاقات الائتمان، وتوفير آليات لضمان الأمن السيبراني وحماية البيانات.

٢- إعادة هندسة الإجراءات المتعلقة بكل عملية تحصيل ضريبي بهدف المساهمة في التحول من الطريقة التقليدية إلى التحصيل الألكتروني.

٣- ترشيح كوادر من الموظفين في الجهات ذات العلاقة لتدريبهم وتأهيلهم بهدف بناء قدراتهم بما يتوافق مع آليات الأتمتة والتحصيل الإلكتروني للضرائب.

٤- يتطلب التحول من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني وجود أنظمة للتسجيل الضريبي لتسجيل المكلفين ضريبياً من خلال منح كل مسجل ضريبي رقم حساب خاص به.

٥- تتطلب عملية التحول التعاون والتنسيق مع كافة الجهات المعنية، والنظر في متطلباتهم من هذه الأنظمة ، والتقييم الدوري للخدمات المقدمة، التي يأتي على رأسها وزارات المالية ممثلة في الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك.

٦- اعتماد نظام الفاتورة الإلكترونية التي تتضمن تفاصيل عمليات توريد للسلع والخدمات الخاضعة للضريبة كضرائب المبيعات والإستهلاك والقيمة المضافة والذي يعتبر أحد متطلبات التحاسب الضريبي ألكترونياً .

٧- إنشاء إطار قانوني يدعم التحول من التحصيل المادي التقليدي إلى التحصيل الإلكتروني.

٣- المبحث الثالث/ الإطار العملي للبحث

١.٣- تحصيل الإيرادات الضريبة بين ما تم تحصيله في الواقع وبين المفترض تحصيله للفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٢ .

١.١.٣- تحليل الواقع الفعلي للإيرادات الضريبية والكمركية والاخرى

ويبين الجدول رقم(١) الإيرادات بأنواعها ونسبتها الى إجمالي الايرادات الفعلية

الجدول (١) الإيرادات بأنواعها ونسبتها الى إجمالي الايرادات الفعلية من ٢٠١٥-٢٠٢٢. (مليون دينار عراقي)

السنة	(١) الكمارك	(٢) الضرائب	(٣) الأخرى	(٤) إجمالي الإيرادات الفعلية	(٥) نسبة الإيراد الضريبية من إجمالي الإيرادات (١÷٤)	(٦) نسبة الإيرادات الكمركية من إجمالي الإيرادات (٢÷٤)	(٧) نسبة الإيرادا ت الاخرى من إجمالي الإيرادا ت (٣÷٤)
٢٠١٥	٣٩٦,٥٣٨	١,٦٢١,٤١٧	١٣,١٣٩,٦٤٧	٦٦,٤٧٠,٢٥١	%٢.٤٤	%٠.٦٠	%١٩.٧٧
٢٠١٦	٦٣٢,٣٨٤	٣,٢٦٠,٤٧٨	٤,٢٦٦,٧٩٠	٥٤,٤٠٩,٢٦٩	%٥.٩٩	%١.١٦	%٧.٨٤
٢٠١٧	١,١٩٤,٩٨٠	٥,١٠٣,٢٩٢	٥,٦٢٧,١٢٣	٧٧,٤٢٢,١٧٢	%٦.٥٩	%١.٥٤	%٧.٢٧
٢٠١٨	١,٦٤٨,٥٨٠	٤,٠٣٧,٦٣١	٤,٨٢٠,٦٨٦	١٠٦,٥٦٩,٨٣٣	%٣.٧٩	%١.٥٥	%٤.٥٢
٢٠١٩	١,٠٢٤,٩٩٤	٢,٩٨٩,٥٣٨	٤,٠٦١,٨٥٨	١٠٧,٥٦٦,٩٩٣	%٢.٧٨	%٠.٩٥	%٣.٧٨
٢٠٢٠	٨٢٦,٩٦١	٣,٨٩١,٢٢٩	٢,٥٢٦,٨٢٨	٦٣,١٩٩,٦٨٩	%٦.١٦	%١.٣١	%٤.٠٠
٢٠٢١	٩٢٢,٠٨٣	٣,٦١٤,١٥٨	٩,٢٧٤,٩٢٤	١٠٩,٠٨١,٤٦٣	%٣.٣١	%٠.٨٥	%٨.٥٠
٢٠٢٢	٧١٩,٥٤٩	٣,١٩١,٨٣٠	٤,١٦٢,٨٠٧	١٦١,٦٩٧,٤٦٣	%١.٩٧	%٠.٤٤	%٢.٥٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم التوحيد ٢٠٢٢، ملحق رقم(١)

من الجدول (١) يتبين أن حجم الإيرادات الضريبية نسبةً إلى إجمالي الإيرادات من ٢٠١٥ – ٢٠٢٢ كانت (١,٦٢١,٤١٧ / ٣,٢٦٠,٤٧٨ / ٥,١٠٣,٢٩٢ /٤,٠٣٧,٦٣١ / ٢,٩٨٩,٥٣٧ / ٣,٨٩١,٢٢٩ / ٣,٦١٤,١٥٨ / ٣,١٩١,٨٣٠)

مليون دينار عراقي وبنسب (٢.٤٤% / ٥,٩٥% / ٦,٥٩% / ٣,٧٩% / ٢,٧٨% / ٦,١٦% / ٣.٣١% / ١.٩٧%) بالتتابع وهي نسب غير مستقرة في الزيادة والإنخفاض ، أما بالنسبة للإيرادات الكمركية بلغ حجمها (٣٩٦,٥٣٨ /٦٣٢,٣٨٤ / ١,١٩٤,٩٨٠ / ١,٦٤٨,٥٨٠ / ١,٠٢٤,٩٩٤ / ٨٢٦,٩٦١ / ٩٢٢,٠٨٣ /٧١٩,٥٤٩) مليون دينار عراقي وبنسب (٠.٦٠% / ١,١٦% / ١,٥٤% / ١,٥٥% / ٠.٩٥% / ١,٣% / ٠.٨٥% / ٠.٤٤%) بالتتابع وهي نسب منخفضة بشكل كبير نسبةً الى حجم العمل في الهيئة العامة للكمارك وما يصدره البنك المركزي من دولار لغرض الإستيرادفي نافذة العملة ، أما بالنسبة الى حجم الإيرادات الأخرى فقد بلغ (١٣,١٣٩,٦٤٧ / ٤,٦٩٦,٧٤١ / ٥,٦٢٧,١٢٤ / ٤,٨٢٠,٦٨٧ / ٤,٠٦١,٨٦١ / ٢,٥٢٦,٨٢٩ / ٩,٢٧٤,٩٢٤ / ٤,١٦٢,٨٠٧) مليون دينار عراقي وبنسب (١٩.٧٧% / ٧.٨٤% / ٧,٢٧% / ٤,٥٢% / ٣,٧٨% / ٤% / ٨.٥% / ٢.٥٧%) بالتتابع وأن نسبها مستمرة بالإنخفاض ، وكان المتوسط الحسابي لمجموع الإيرادات بأنواعها نسبةً الى إجمالي الإيرادات الفعلية خلال سنوات البحث ١٢.٤٦% ، ويلاحظ أن الإيرادات بأنواعه الضريبية والكمركية والأخرى مستمر بألإنخفاض للفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٢.

ومما سبق يتبيّن الآتي :

أ- أن الإيرادات بأنواعها(الضريبية / الكمركية / الأخرى) بلغت متوسط حسابي نسبته (٤.١٣% و ١,٠٥% و ٧.٢٨%) بالتتابع ما يعادل ١٢.٤٦% من إجمالي الإيرادات الفعلية خلال الفترة من ٢٠٢١٥-٢٠٢٢، بسبب تحصيل الإيرادات بالطريقة التقليدية والتي تمتاز بقلة الكفاء والجودة في تحصيلها فضلاً عن عدم وجود الحوكمة والأتمتة في تحصيل هذه الإيرادات .

ب- إن نسبة الإيرادات الكمركية بلغت ١.٠٥% وهي نسبة منخفضة بشكل كبير نسبةً الى حجم العمل في الهيئة العامة للكمارك وما يصدره البنك المركزي من دولار لغرض الإستيراد في نافذة العملة ، وإن ذلك دليل واضح على وجود خلل وشبه فساد

في عمل هذه المؤسسات يساعد على التهرب من إستحقاقات الرسوم ضريبية للدولة .

٢.١.٣- تطبيق نظام مؤتمت يقوم بالإستقطاع بشكل مباشر من حجم الأموال الخاصة بالإستيرادات(الحوالات والإعتمادات) والمنسجم مع القوانين الضريبة والكمركية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٢.

لغرض السيطرة عل جباية الإيرادات وزيادتها نقترح أن يكون إستقطاعها بشكل مباشر من حجم الأموال المصدرة الخاصة بالإستيرادات الحوالات (Transfer) والإعتمادات (LC Credit) المنفذة لصالح الجهات المستوردة في نافذة العملة ، إستناداً الى القوانين والضوابط في الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك، ضمن إطار قانوني يدعم التحول من التحصيل المادي التقليدي إلى التحصيل الإلكتروني من خلال حوكمة وأتمتة عمل الجهات ذات الصلة وربطها بنظام الكتروني ضريبي شامل، ويمكن تطبيقه بصيغة إفتراضية في الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك والبنك المركزي/ نافذة العملة الأجنبية من خلال عينة البحث للفترة ٢٠٢١٥-٢٠٢٢ ، وعند تنفيذ هذا الإجراء سيتضح أن هناك فرق ما بين الإيراد الفعلي المتحقق في الموازنة وبين الإيراد المفترض تحقيقه من خلال تطبيق هذا الإجراء كما مبين في الجدول رقم(٣) .

الجدول (٢) يُبين مبيعات البنك المركزي الحوالات (Transfer) والإعتمادات (LC Credit) لغرض الإستيردات من خارج العراق.

جدول رقم (٢) مبيعات البنك المركزي من الحوالات(Transfer) والإعتمادات(LC Credit) لغرض الإستيرلد(* مليون دينار عراقي)

السنة	(١) الحوالة Transfer	(٢) الإعتماد Credit LC	(٣) مبيعات البنك المركزي لغرض الاستيراد (١+٢)
٢٠١٥	٤٥,٢٨٨,٣٣٠	٠	٤٥,٢٨٨,٣٣٠
٢٠١٦	١٨,٥٦٩,٢٢٠	١٥,٥١٢,٥٦٨	٣٤,٠٨١,٧٨٨

٢٠١٧	٣١,٣٧٥,٠٠١	١,٧٤٢,٢٦٨	٣٣,١١٧,٢٨٧
٢٠١٨	٤٥,٣٢٣,٧٩٠	٠	٤٥,٣٢٣,٧٩٠
٢٠١٩	٥٣,٦٠٤,٨٨٢	٠	٥٣,٦٠٤,٨٨٢
٢٠٢٠	٤٨,١٢٠,٤٠٢	٠	٤٨,١٢٠,٤٠٢
٢٠٢١	٤٢,٣١١,٠٠٠	٠	٤٢,٣١١,٠٠٠
٢٠٢٢	٥٤,٧٠٢,٧٠٠	٠	٥٤,٧٠٢,٧٠٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات البنك المركزي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ ٢٠٢٢.

* البيانات الأصلية تتضمن المبالغ بـ (مليون دولارUSD) ملحق رقم (٢) تم التحويل الى(مليون دينار) وبسعر صرف ١١٨٢ للسنوات من ٢٠١٥- ٢٠٢٠ . و١٤٥٠ لسنتي ٢٠٢١و٢٠٢٢

حدد قانون التعرفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ ، الجزء الثاني نسبة التعرفة الكمركية بالتالي (٥% و١٠% و١٥% و٢٥%) ، وليكون احتساب مبلغ الضرائب على الإستيرادات أقرب إلى الدقة نأخذ المتوسط الحسابي للنسب كالأتي:

المتوسط الحسابي =(٥% +١٠% +١٥% +٢٥%) ÷ ٤ = ٥٥ % ÷ ٤ = ١٣.٧٥%

تقدر البضاعة المستوردة وفق النسب الضريبية التي تبدأ من(٦% إلى ١٠٠%) بحسب ضوابط (الهيئة العامة للضرائب /المهن والأعمال التجارية /الإستيراد ،٢٠٢٠ :٩-١١) والعمل بالمعادلة الموحدة الصادرة من قبل قسم الأعمال التجارية والمهن بالإعمام ذي العدد ١٦٣/١٤ في ٢٠١٤/١/٢٧ وكما يلي :

(قيمة البضاعة المستوردة بالعملة الأجنبية) × سعر الصرف+(مبلغ الرسم الكمركي بالدينار العراقي) × ١٠٢% × ضوابط المادة المستوردة × ١٥% = قيمة الأمانات الضريبية يصدر البنك المركزي من خلال نافذة العملة

الحـــــوالات (Transfer)والإعتمـــــادات (LC–Credit) كمـــا جـــاء فـــي الجـــدول رقـــم (٢) لغـــرض الإســـتيردات مـــن خـــارج العـــراق مضـــروباً بالنســـبة الضـــريبية حســـب ضـــوابط المـــادة المســـتوردة ١٥% فـــي أقـــل تقـــدير، ومتوســـط نســـبة التعرفـــة الكمركيـــة البالغـــة (١٣.٧٥%)، والجـــدول (٣) يبـــين مجمـــوع مبـــالغ الإيـــرادات التـــي مـــن المفتـــرض تحصـــيلها و مقارنتـــه بمـــا تـــم تحصـــيلة بـــالواقع للفترة عينة الدراسة من ٢٠١٥ – ٢٠٢٢ .

الجدول (٣) مقارنة تحصيل الإيرادات الضريبة بين ما تم تحصيله في الواقع وبين المفترض تحصيله للفترة مـــن ٢٠١٥–٢٠٢٢ (مليون دينار عراقي)

السنة	(١)* إجمالي مبيعات البنك المركزي للعملة Transfer+ LC Credit	(٢) نسبة الضريبة المفترضة ١٥% (١×١٥%)	(٣) الوسط الحسابي لنسبة الرسم الكمركي ١٣.٧٥ (١×١٣.٧٥)	الحالي /المفترض تحصيله	السابق/ ماتم تحصيله بالواقع		
					(٤)** مبلغ الضريبة الظاهر في حسابات دائرة المحاسبة	(٥)*** مبلغ الكمرك الظاهر في حسابات دائرة المحاسبة	(٦) مقدار مبلغ الضريبةغير المتحقق (٢-٤)	(٧) مقدار مبلغ الكمارك غير المتحقق (٣-٥)
٢٠١٥	٤٥,٢٨٨,٣٣٠	٦,٧٩٣,٢٤٩	٦,٢٢٧,١٤٥		١,٦٢١,٤١٧	٣٩٦,٥٣٨	٥,١٧١,٨٣٢	٥,٨٣٠,٦٠٧
٢٠١٦	٣٤,٠٨١,٧٨٨	٥,١١٢,٢٦٨	٤,٦٨٦,٢٤٥		٣,٢٦٠,٤٧٨	٦٣٢,٣٨٤	١,٨٥١,٧٩٠	٤,٠٥٣,٨٦١
٢٠١٧	٣٣,١١٧,٢٨٧	٤,٩٦٧,٥٩٣	٤,٥٥٣,٦٢٧		٥,١٠٣,٢٩٢	١,١٩٤,٩٨٠	(١٣٥,٦٩٩)	٣,٣٥٨,٦٤٧
٢٠١٨	٤٥,٣٢٣,٧٩٠	٦,٧٩٨,٥٦٨	٦,٢٣٢,٠٢١		٤,٠٣٧,٦٣١	١,٦٤٨,٥٨٠	٢,٧٦٠,٩٣٧	٤,٥٨٣,٤٤١
٢٠١٩	٥٣,٦٠٤,٨٨٢	٨,٠٤٠,٧٣٢	٧,٣٧٠,٦٧١		٢,٩٨٩,٥٣٨	١,٠٢٤,٩٩٤	٥,٠٥١,١٩٤	٦,٣٤٥,٦٧٧
٢٠٢٠	٤٨,١٢٠,٤٠٢	٧,٢١٨,٠٦٠	٦,٦١٦,٥٥٥		٣,٨٩١,٢٢٩	٨٢٦,٩٦١	٣,٣٢٦,٨٣١	٥,٧٨٩,٥٩٤
٢٠٢١	٤٢,٣١١,٠٠٠	٦,٣٤٦,٦٥٠	٥,٨١٧,٧٦٢		٣,٦١٤,١٥٨	٩٢٢,٠٨٣	٢,٧٣٢,٤٩٢	٤,٨٩٥,٦٧٩
٢٠٢٢	٥٤,٧٠٢,٧٠٠	٨,٢٠٥,٤٠٥	٧,٥٢١,٦٢١		٣,١٩١,٨٣٠	٧١٩,٥٤٩	٥,٠١٣,٥٧٥	٦,٨٠٢,٠٧٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى بيانات وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم التوحيد ٢٠٢٢.

(*) من الجدول (٢).... / (**) و(***) من الجدول رقم (١)، استناداً الى بيانات وزارة المالية / دائرة المحاسبة

يتضح من الجدول (٣) بأن إستقطاع مبلغ الضريبة والرسوم الكمركية عن طريق الأتمتـــــة

بشكل مباشر من حجم الأموال المصدرة الخاصة بالإستيرادات من الحوالات (Transfer) والإعتمادات (LC Credit) المنفذة لصالح الجهات المستوردة للمدة عينة البحث من٢٠١٥-٢٠٢٢ كانت كالآتي :

١- مبلغ الضريبة غير المتحققة للسنوات عينة البحث كانت (٣,٣٢٦,٨٣١ و٥,٠٥١,١٩٤و٢,٧٦٠,٩٣٧و١٣٥,٦٩٩-و١,٨٥١,٧٩٠و٥,١٧١,٨٣٢ و٢,٧٣٢,٤٩٢ و٥,٠١٣,٥٧٥) مليون د.ع. على التوالي وبمجموع بلغ ٢٥,٧٧٢,٩٥٢ مليون د.ع.

وبمتوسط حسابي =٢٥,٧٧٢,٩٥٢ ÷ ٨ سنوات= ٣,٢٢١,٦١٩ مليون د.ع. مبلغ الضريبة غير المحقق سنوياً .

٢- مبالغ الرسوم الكمركية غير المتحققة للسنوات عينة البحث كانت (٥,٨٣٠,٦٠٧ و٤,٠٥٣,٨٦١ و٣,٣٥٨,٦٤٧ و٤,٥٨٣,٤٤١ و٦,٣٤٥,٦٧٧ و٥,٧٨٩,٥٩٤ و٤,٨٩٥,٦٧٩ و٦,٨٠٢,٠٧٢) مليون د.ع. على التوالي وبمجموع بلغ ٤١,٦٥٩,٥٧٨ مليون د.ع

وبمتوسط حسابي =٤١,٦٥٩,٥٧٨ ÷ ٨ سنوات= ٥٢٠٧٤٤٧ مليون د.ع. مبلغ الضريبة غير المحقق سنوياً.

٣- تكون فروقات المبالغ الضريبية والكمركية غير المتحصل عليها خلال المدة عينة البحث بلغت كالتالي:

٣,٢٢١,٦١٩ مليون د.ع. + ٥٢٠٧٤٤٧ مليون د.ع. = ٨,٤٢٩,٠٦٦ مليون د.ع

ثمانية تريليون وأربعمائة وتسعة وعشرون مليار وستة وستون مليون دينار والذي سيكون أثره كبيراً على إيرادات الخزينة ودعم الموازنة العامة للدولة .

ومما سبق يتبيّن الآتي :

١- وجود فجوة بلغ مقدارها (٨,٤٢٩,٠٦٦) مليون دينار عراقي، ثمانية تريليون وأربعمائة وتسعة وعشرون مليار وستة وستون مليون دينار بين ما تم تحصيله في الواقع وبين المفترض تحصيله والذي سيكون أثره كبيراً على الإيرادات التي ترفد الموازنة العامة.

١- هناك العديد من الأسباب في وجود هذه الفجوة منها الآتي:

أ- الأسلوب التقليدي في تحصيل الضرائب وعدم لجؤ الهيأتين العامتين للضرائب والكمارك الى حوكمة وأتمتة التحصيل الضريبي بتوفير نظام الكتروني ضريبي شامل يربط الجهات ذات العلاقة والذي سيسهل عملهما وتمكينهما من السيطرة والرقابة على جباية الأموال.

ب- وجود بعض القوانين المعيقة لإستحصال الضرائب لما تتضمنه من إعفاء كثير من السلع المستوردة كقانون التنمية الصناعية رقم ٢٠ لسنة١٩٩٨ ، وقانون الإستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، إضافة إلى الإعفاءات بسبب الإتفاقيات الثنائية مع بعض الدول.

ت- عدم دقة المعلومات الواردة ضمن المنفيست لبيان التصريحة الكمركي كونه يدوي غير الكتروني ، إضافة إلى أن التصريحة غير دقيقة وغير مطابقة لتصريحة بلد المنشأ، والذي يساعد على التهرب الضريبي.

٢- أن الحوكمة والأتمتة ستساعد الهيئة العامة للضرائب والكمارك والبنك المركزي بأن يكون لديهم علم مسبق بنوع البضائع وكمياتها مما سيساعد على المقارنة بين المبالغ المستلمة من التاجر في نافذة العملة التابع للبنك المركزي وكمية البضائع الواردة ونوعها وعليه ستتم السيطرة على حركة العملة من خلال غرفة عمليات مشتركة من خلال النظام الضريبي الشامل ، فضلاً عن السيطرة على عمليات التحاسب الضريبي.

٤- المبحث الرابع/الإستنتاجات والتوصيات

١.٤-الاستنتاجات

١-إن تطبيق الأتمتة و الحوكمة الضريبية عن طريق إنشاء نظام ضريبي الكتروني شامل يسهم في زيادة الحصيلة الضريبية والحد من ظاهرة التهرب الضريبي .

٢- تساعد الحوكمة والأتمتة الضريبية في اكتشاف المعاملات غير الشرعية التي يتم اللجوء إليها للتهرب الضريبي.

٣-أن الإيرادات بأنواعها(الضريبية / الكمركية / الأخرى) بلغت متوسط حسابي نسبته (٤.١٣% و ١,٠٥% و ٧.٢٨%) بالتتابع ما يعادل ١٢.٤٦% من إجمالي الإيرادات الفعلية خلال الفترة من ٢٠٢١٥-٢٠٢٢.

٤-إن عدم إستطاعة الحكومة من جباية الإيرادات له عدة أسباب والذي أدى الى وجود فجوة في التحصيل وأهمها يعود إلى الفساد الإداري والمالي وعدم الشفافية في إظهار

البيانات الحقيقية، إذ بلغت نسبة الإيرادات الكمركية ١.٠٥% وهي نسبة منخفضة بشكل كبير نسبةً الى حجم العمل في الهيئة العامة للكمارك وما يصدره البنك المركزي من دولار لغرض الإستيراد في نافذة العملة ، وذلك دليل واضح على وجود خلل وشبه فساد في عمل هذه المؤسسات يساعد على التهرب من إستحقاقات الرسوم ضريبية للدولة .

٥- أن هناك فجوة بين ما تم تحصيله في الواقع وبين المفترض تحصيله بلغ مقدارها (٨,٤٢٩,٠٦٦ مليون دينار عراقي) تمانية تريليون وأربعمائة وتسعة وعشرون مليار وستة وستون مليون دينار والذي سيكون أثره كبيراً على الإيرادات التي ترفد الموازنة العامة.

٦- أن الحوكمة والأتمتة ستساعد الهيئة العامة للضرائب والكمارك والبنك المركزي بأن يكون لديهم علم مسبق بنوع البضائع وكمياتها مما سيساعد على المقارنة بين المبالغ المستلمة من التاجر من مزاد العملة التابع للبنك المركزي وكمية البضائع الواردة ونوعها وعليه ستتم السيطرة على حركة العملة من خلال غرفة عمليات مشتركة من خلال النظام ضريبي شامل ، فضلاً عن السيطرة على عمليات التحاسب الضريبي وتقليل هذه الفجوة .

٢.٤ -التوصيات

١- يجب العمل وبشكل جاد لإنشاء موقع للحوكمة والأتمتة يتضمن نظام الكتروني ضريبي شامل يعتمد الأساليب العلمية والتقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة ، يُمكن السلطة المالية ممثلة بالهيئة العامة للضرائب من تدقيق ومراجعة المعلومات المقدمة من المكلفين من خلال الربط مع الجهات ذات العلاقة ويتضمن هذا النظام الأنظمة الآتية :

أ- أنظمة ومنصات إلكترونية اللازمة في استقبال ومعالجة البيانات الخاضعة لتحصيل الضرائب وجميع التصاريح إلكترونيا.

ب- أنظمة دفع ألكترونية لدعم التحول من الطريقة التقليدية إلى التحصيل الألكتروني من خلال بطاقات الائتمان .

ت- أنظمة للتسجيل الضريبي لتسجيل المكلفين ضريبياً من خلال منح كل مسجل ضريبي رقم حساب خاص به .

ث- اعتماد نظام الفاتورة الإلكترونية الضريبية التي تتضمن تفاصيل عمليات توريد السلع والخدمات الخاضعة للضريبة كضرائب المبيعات والإستهلاك والقيمة المضافة والذي يعتبر أحد متطلبات التحاسب الضريبي ألكترونياً .

ج- التقييم الدوري للخدمات المقدمة ، وإعادة هندسة الإجراءات المتعلقة بكل عملية تحصيل ضريبي.

ح- آليات ضمان الأمن السيبراني وحماية البيانات.

٢- يجب تدريب وتأهيل الموظفين الذين يقع على عاتقهم العمل على النظام الضريبي الالكتروني الشامل في الهيئة العامة للضرائب والجهات ذات الصلة ، بهدف بناء وتطوير قدراتهم بما يتوافق مع آليات الأتمتة والتحصيل الإلكتروني للضرائب.

٣-ضرورة تكيف التشريعات الحالية بإنشاء إطار قانوني يدعم التحول إلى الإستخدام والتحصيل الألكتروني يتماشى مع التشريعات الضريبية والكمركية (المباشرة وغير المباشرة) بما يعمل على الحد من حالات الغش والتهرب الضريبي.

المصادر

أولاً المصادر العربية

١- الدارع،أميرة شايب وصامر،أسية ،" دور نظام المعلومات الضريبي في زيادة إيرادات الإدارة الضريبية " ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم التجارية والاقتصادية ،٢٠٢١.

٢- روبيح ، فطيمة و بوسعدية،أمال ،" دور الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي" ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم التجارية والاقتصادية ،٢٠٢٠.

٣- عبد المنعم ، هبة والفران ، صبري"رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية " منشورات صندوق النقد العربي،٢٠٢١.

٤- عبد المنعم ، هبة والفران ، صبري"رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية " منشورات صندوق النقد العربي،٢٠٢١.

٥- العبيدي ، ناهض والزوبعي، سالم"الحوكمة ودورها في زيادة الحصيلة الضريبية في العراق" مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) المجلد ١٤ العدد ٤٩ لسنة ٢٠١٩،ص٤٦.

٦- عذافة ، حسين حسن ،" موازنة البرامج والأداء ودورها في تحقيق الإستخدام الأفضل للموارد المتاحة ". دكتوراه محاسبة قانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ،٢٠١٩، ص١٤.

٧- اللوزي، سليمان،" تحليل الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية من عام ٢٠٠٥-٢٠١٥ Al-Balqa Journal for" Research and Studies. *البلقاء للبحوث والدراسات* 1 ,(2)21 ،2018.

٨- المهايني، محمد خالد و الخطيب ، خالد شحادة، " المالية العامة " . منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٥،ص١٩٥ و١٩٨.

٩- Reports https://annabaa.org "ماهية الأتمتة ومافائدتها في عمل المنافذ الحدودية"

١٠- https://ar.wikipedia.org/wiki التشغيل الآلي.

ثانياً المصادر الأجنبية

11- Weiss, Thomas G. "Governance, Good Governance and Global Governance: Conceptual and Actual Challenges" Third world Quarterly Vol 21 No 5 2000

12- Ngozika, U. (2013). "Budgeting and budgetary control as tools for accountability in government parastatals: A case study of Enugu state housing development corporation". Caritas University, Amorji-Nike Emene Enugu. Nigeria.

الملاحق

١- بيانات وزارة المالية / دائرة المحاسبة / قسم التوحيد ٢٠٢٢، ملحق رقم(١)

بيانات البنك المركزي/ دائرة الإحصاء والأبحاث/ ٢٠